السياسيات

مخطط لاغلاق الجامعات

□ مريم زوين

بدأت السلطة المحتلة الإسرائيلية تنفيذ مخطط خطير لتفريغ الضفة الغربية وقطاع غزة من الكفاءات العلمية وذلك بإرهاب الأساتذة والمدرسين في الجامعات العربية حتى تعجز عن القيام بدورها . وبالتالي يكون لدى إسرائيل المبرر المنطقي لإغلاقها ، بالضبة والمفتاح ،.

في الأسبوع الماضي قرر الحاكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية إبعاد الدكتور وليد مصطفى رئيس قسم الجغرافيا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس . وعندما حاول الدكتور وليد أن يعرف سبب إبعاده رفض أن يقدم له الحاكم العسكري أي تفسير !

فقد استند الحاكم العسكري الإسرائيلي في قرار طرد أستاذ الجامعة على التعديلات الجديدة التي أدخلت على قوانين التربية والتعليم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة . فما هي هذه التعديلات التي تتنافى مع حرية التعليم الجامعي والتي تعتبر مخالفة لكل الأعراف الأكاديمية الشائعة في البلدان الديمقراطية في العالم ؟

من أخطر هذه التعديلات وضع الجامعات الوطنية تحت الإشراف المباشر لضابط التربية الإسرائيلي . وهذا يعني أن هذا الضابط الإسرائيلي كل الحق في التدخل في المناهج التعليمية وفي تعيين المدرسين والأساتذة في الجامعة . كما يعطي له الحق في طردهم منها . والقانون الجديد حول للضابط الإسرائيلي أيضا الموافقة أو عدم الموافقة على اعتماد الكتب العلمية والسياسية والاجتماعية التي يدرسون .

وله أن يقدر شخصيا الضرائب الباهظة التي تفرضها السلطة المحتلة على هذه المؤسسات العلمية التي تعتمد في ميزانياتها على ما تجمعه من تبرعات . كما خول القانون للضابط الإسرائيلي بصفته مسؤولا عن الأمن والنظام ان يتدخل حرمات الجامعة ويعتدي على الطلبة والأساتذة إلى حد إطلاق النار عليهم حيث كانت الشهيدة الطالبة نجيبة البطحة آخر من صرعها رصاصهم حتى الآن

ورغم أن تطبيق هذا القانون الإسرائيلي يعمل على تحجيم هذه الجامعات ويلغي دورها الريادي ويحد من فعالياتها السياسية المؤثرة ويحولها إلى مؤسسات ضعيفة ، تابعة ، . رغم كل هذا . فإن الجامعات العربية مازال دورها الفعال في الضفة الغربية والقطاع . ومازال القائمون عليها يقومون بالتصدي لهذا القانون واعين تماما لأهداف اللعبة الإسرائيلية الخبيثة فهم يستطيعون عندما لا يأس به من الأساتذة الفلسطينيين المتخصصين من الخارج ليقوموا بدورهم الوطني في تدعيم جامعة النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت وجامعة بيت لحم والجامعة الإسلامية في قطاع غزة والتي تضم جميعها أكثر من ستة آلاف طالب وطالبة .

ولا شك أن بقاء هؤلاء داخل الأرض المحتلة ومساهمتهم اليومية الفعلية في مقارعة الاحتلال الإسرائيلي ومحاولة محافظتهم على الاستيلاء على الأرض والاستيطان ومصادرة الأراضي . لاشك أيضا أن قيام هؤلاء الطلبة بدور نشيط في المساهمة في جمع المحاصيل الزراعية واستصلاح الأراضي وحمايتها من المصادرة . لاشك أن لكل هذه الأسباب . تجد السلطة الإسرائيلية المحتلة حريصة كل الحرص على اتخاذ الخطوات الكفيلة بتفريغ الأرض من الكفاءات العلمية الفلسطينية تمهيدا لإغلاق هذه الجامعات العربية بعد هجرة الطلاب منها إلى عواصم الدول الاخرى . وبالتالي يمكن أن تزيل الصداع المزمن المصاب به يوميا .

ومن هنا كان قرار إبعاد الدكتور وليد مصطفى . فهل يمكن أن تتحرك الجامعات الحرة في العالم لإحباط هذا المخطط الإرهابي الصهيوني ؟

الحكام

وإذا أكلنا لا نشبع !

□ عادل البلك

استجاب الناس للقرار الذي أعلنه الرئيس محمد أنور السادات بمنع ذبح وبيع اللحوم لمدة شهر . واطمأنوا إلى أن هناك من يستطيع أن يقوم بدور رجل المطافئ عندما تشتعل الحرائق في أي مكان وارتفعت في الأسعار .

وهي فرصة أن تجد استجابة الناس إلى المعنى الحقيقي الذي قصده الرئيس السادات : أن ننظم سلوكنا الغذائي . أو ماسميه بترشيد الاستهلاك . أي أن نجعله يلبي من الرشد . فنحن قوم لا نأكل حين نجوع فقط وإذا أكلنا لا نشبع أبدا . ولايوجد شعب في الدنيا وصلت معدلات الاستهلاك عنده إلى ماوصلت اليه عندنا . ولاحجم الإنتاج . وقد تضاعف عدد السكان في السنوات الأخيرة . وارتفع مستوى دخل الفرد المصري . وزادت حاجاته . وهي حقيقة يجب أن نعترف وننتبه اليها .

ان منع ذبح وبيع اللحوم فهي الرصاصة الأولى في معركة طويلة . أو يجب أن تكون طويلة . ويقول في الأستاذ الدكتور فتحي محمد علي وكيل كلية تجارة عين شمس . إن مشكلة الاقتصاد المصري كله هي كيف نزيد الإنتاج في جميع السلع فإنه من البديهيات الاقتصادية أن ارتفاع الأسعار مرتبط بنقص الإنتاج . أي نقص العرض عن الطلب . وهذا القول لحد بعيد إن اليد الواحدة لاتصفق .

فلابد ان تتضافر جهود الحكومة مع استجابة الناس عن وعي . فاذا قالت الحكومة لابد من زيادة معدلات الادخار . أسرع كل

واحد منا إلى أقرب بنك ليفرغ مافي جيبه . واذا أعلنت الحكومة أنه لابد من ترشيد الاستهلاك للحد من الإسراف ربطوا الأحزمة على البطون قليلا ثم إنه على الحكومة أن تعمل على زيادة سعر الفائدة على المدخرات . وأن تقوم بتطوير النظام الضريبي وأن يكون مستقرا لمدة أطول . مع ربط التوسع في الإعفاءات الضريبية بزيادة الإنتاج . إلى جانب الحوافز الإيجابية والسلبية . المكافأة والعقوبة . أما إذا لم تهبط الأسعار بعد شهر فلنا أن نلجأ إلى التسعير الجبري بشرط أن نبدأ من التاجر الكبير . تاجر الجملة .

أما الدكتور عبد الغني وشاحي أستاذ طب الأطفال بجامعة عين شمس . فقد اتجهت منه وأيا طريفا . قال لي . لابد أن نلجأ إلى البدائل . وهو يختلف مع الناس في أن تكون الطيور والأسماك هي البديل العادل للحوم . ولكن الغذاء النباتي والصناعي . فنحن نأكل الهمبورجر ونقول إنه : الله . أكله . وهو فول الصويا . وفي مصر في سنة ١٩٣٤ أنتجنا لينا نباتيا من أوراق الشجر واستطعنا أن نحصل من مادة السليلوز على البروتين بنسبة ٤٤٪ ثم إن الإنسان لايحتاج في اليوم إلى أكثر من ٦٠ جرام بروتين . أما إذا زادت هذه النسبة فإنها تتحول إلى دهون تسد الشرايين ولاتسمح إلا بمرور أمراض القلب والخثلة والتصلب . والعياذ بالله .

أما أسلوب إقلال كمية الأكل التي نتناولها يوميا فهو يتبع في كل أنحاء الدنيا . أن نبدأ الوجبة بالسوائل الدافئة . الشوربة مثلا . أو بعصير الفواكه . الخريب فروت مثلا أو بالخضراوات الطازجة . الخيار والطماطم والجرجير مثلا . أما إذا بدأنا الأكل بالخبز واللحم فلن نتوقف عن الأكل إلا بعد أن ينتهي كل ماهو على المائدة . وتظل نصرخ طالبين المزيد . ومن ورائنا كل أجهزة الدولة .